**النضال السياسي للمرأة الفلسطينية**

**في الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2006م)**

ريم فرحات

تمهيد:

تكتسب مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية من حيث نسبة المشاركة ونوعها، وضعية خاصة بحكم خصوصية الحالة السياسية الفلسطينية، فالشأن السياسي الفلسطيني له خصوصية تنبع من حالة الصراع التاريخي مع الاحتلال "الإسرائيلي"، لذلك يتوجب دراستها وفق السياق والخصوصية السياسية للوضع الفلسطيني، الذي هو في مرحلة رمادية، لا هي مرحلة دولة مستقلة، ولا هي مرحلة تحرر وطني، فهده المرحلة تجعل من الصعب الحكم على مشاركة المرأة من خلال مؤشرات المشاركة السياسية كنسبة التسجيل في سجلات الناخبين أو التصويت في الانتخابات أو نسبة وجود المرأة في المجلس التشريعي أو مؤسسات السلطة، وسيكون من الإنصاف الحكم على مشاركة المرأة من خلال المشاركة في النضال الوطني بشكل عام سواء كان رسميا أو غير رسمي، وسواء كان مؤسساتيا أو غير مؤسساتي([[1]](#endnote-1)).

أولاً- أثر المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب الفلسطينية على دورها النضالي:

تعتبر الأحزاب السياسية أهم قنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار، وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام([[2]](#endnote-2)).

والمشاركة السياسية تجعل المرأة أكثر إدراكًا لمشاكلها، مما يفتح لها بابًا للتعاون الإيجابي بينها وبين كافة المؤسسات الرسمية والمدنية، لحل هذه المشاكل ومعالجة قضاياها بشكل إيجابي، وهذا بدوره يعزز من دور هذه المؤسسات مجتمعيًا، ويردم الهوة القائمة بين هذه المؤسسات والقاعدة الجماهيرية التي من المفترض أن تمثلها، إذ إن التواصل ما بين هذه الجماهير وبين المؤسسات بطريقة تمكنها من معرفة احتياجات وأولويات الجماهير، هي طريقة مثلى تساعد على نجاح خطط التنمية الفاعلة([[3]](#endnote-3)).

**1- مفهوم المشاركة السياسية:**

يلعب مفهوم المشاركة السياسية، دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة للمجتمعات، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية([[4]](#endnote-4))، وتمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأّنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة، وتندرج في إطار التعبير السياسي الشعبي، وتسيير الشأن السياسي من قبل كلّ أطراف المجتمع وكلّ النساء والرجال، وتعتبر فضلاً عن ذلك من الآليات الضرورية للتعبير عن إرادة المواطنات والمواطنين، وتكريس سيادة الشعب([[5]](#endnote-5)).

وتطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت مظاهر متعدّدة، والمفهوم مكون من جزئيين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الانسان، وكلمة (سياسة) كمصطلح اجتماعي، وكلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate)) ويتكون هذا المصطلح من جزأين (pars) بمعنى جزء Part)) والثاني (Compare) وتعني “القيام بـ” وبالتالي المشاركة تعني (To take part) أي القيام بدور معين([[6]](#endnote-6)).

**وتعريف المشاركة اصطلاحا**: بأنها الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي([[7]](#endnote-7)).

وأما مصطلح السياسة لغوياً، مشتقة من كلمة سوس بمعنى الرياسة أو القيادة، وهو اسم مشتق من الفعل ساس أو يسوس، وساس الأمر سياسة بمعنى قام به، ومنها جاءت مقولة يسوس الناس بمعنى يقودهم أو يحكمهم، والسوس هو أيضا الطبع والخلق، والسياسة في الفكر العربي هي القيام بالأمر بما يصلحه والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس، فكلمة أمر كلمة شائعة الاستعمال في العربية بمعنى حكم ودولة، أما كلمة سياسة باللاتينية أو الإنجليزية فمردها إلى الكلمة الإغريقية أو اليونانية (polis) وتعني الدولة أو المدينة أو مكان تجمع المواطنين([[8]](#endnote-8)).

وأما مفهوم المشاركة السياسية فتعرف بأنها: عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية، وتعبر عن الأنشطة والأعمال التي تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، وتشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها، وتعرف أيضاً بأنها: مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمه([[9]](#endnote-9)).

وكذلك تعرف بأنها: مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة([[10]](#endnote-10))، والمعنى الأكثر شيوعًا لمفهوم المشاركة السياسية هو: قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك، حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير([[11]](#endnote-11)).

**2- مكانة المرأة في الأحزاب السياسية الفلسطينية:**

تُعد الأحزاب السياسية الوسيلة الأساسية والأكثر مباشرة التي يمكن للنساء الوصول من خلالها إلى المناصب المنتخبة والقيادة السياسية، وبالتالي فإن للأحزاب السياسية وسياساتها وممارساتها وقيمها أثراً كبيراً على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية، وتُحقق الأحزاب التي تتعامل بجدية مع المشاركة السياسية للنساء عدة فوائد إذ تحصل على وضع انتخابي أفضل، وتتمكن من الوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، وتقُيم علاقات أقوى مع جمهور الناخبين، إضافةً إلى ذلك، تتمكن الأحزاب من خلق صورة عن نفسها بأنها تتسم بالحيوية والنشاط فيما إذا أنتجت وجوهاً جديدة وأفكارا جديدة([[12]](#endnote-12)).

كما أن أهداف الحزب السياسي من وراء تجنيد نساء بين صفوفه إنما يكون لتعميم أفكاره وزيادة فعاليته وانتشاره بين صفوف الشعب في المقام الأول، يلي ذلك إيمانه بالقضايا الاجتماعية ومن بينها المرأة، ومع ذلك فإن هذا الهدف لا يقف على رأس أولوياته لانشغاله بأمور عامة وأكثر إلحاحاً تتمثل في عملية التحرر والبناء([[13]](#endnote-13)).

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يلتزمن بالأحزاب السياسية، هن من الفتيات اللواتي نلن درجة لا بأس بها من الثقافة والتعليم، وممن ساعدتهن ظروفهن الاجتماعية على التحرك والالتزام، والقسم الأكبر من الحزبيات من الطالبات والمعلمات([[14]](#endnote-14))، فبعد أن تمكن بعض النساء من تنمية وعيهن، من خلال التحصيل العلمي، وترسخت لديهن قناعات بواجب الدفاع عن الحلم والأمل بالمستقبل الذي تصبون إليه مع شعبها، انخرط بعضهن في العمل الوطني، من خلال الانضمام إلى أحد التنظيمات الفلسطينية، وممارسة بعض النشاطات الاجتماعية أو السياسية النضالية من جهة أخرى، وإظهارها القدرة على التمسك بمبادئها، وقدرتها الشخصية على جذب الآخرين، وكسب ثقتهم، وتعاطفهم معها([[15]](#endnote-15)).

وعلى الرغم من تبني الأحزاب والفصائل أفكاراً تقدمية، حول وضعية المرأة الفلسطينية، إلاّ أن وضع النساء في الأحزاب يشير إلى الفارق الكبير بين الشعار والتطبيق، وإن مبدأ المساواة في الفرص، لا يتناسب مع حجم التواجد المأمول للنساء في ظل السلطة الوطنية، كما تراجعت مكانة الأحزاب المؤيدة لقضايا المرأة وتحررها ومساواتها بالرجل، على الساحة الفلسطينية وتنامي الأحزاب المحافظة التي تدعو إلى منح المرأة حقوقها كأحد أفراد المجتمع الشرقي([[16]](#endnote-16)).

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2006م)، عملت الأحزاب السياسية الفلسطينية وتحديدًا اليسارية منها على تشجيع النساء بالانخراط في العمل الوطني السياسي، وذلك انطلاقًا من الفكر اليساري الهادف إلى خلق منظمات نسوية ذات برنامج نسائي محدد، تعمل من خلاله مع القاعدة العريضة في المخيم والمدينة، كذلك شجعت هذه الأحزاب النساء على الانتماء لهذه الأحزاب والأطر النسوية التابعة لها، وأن ذلك سيساهم بشكل كبير في تمكين النساء وتقوية مواقعهن، وخلق جيل من النساء نجح في الربط بين ما هو وطني وسياسي واجتماعي([[17]](#endnote-17)).

وتشير بعض الإحصائيات المتعلقة بالتواجد النسوي في الأحزاب السياسية إلى أن النساء يشكلن حوالي 25% من مؤتمر حركة فتح و33% من مجلسها الثوري و40% من لجنتها الحركية العليا، أما النساء في الجبهة الشعبية فتشكل 10% من لجنتها المركزية، فيما تشكل 19.5% من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية و16.5% من لجنتها المركزية في قطاع غزة، وفي "فدا" تشكل النساء 30% من المكتب التنفيذي و19% من اللجنة المركزية، أما حركة حماس فلا توجد نسب محددة لمشاركة المرأة في هيئاتها المختلفة([[18]](#endnote-18)).

1. **تمثيل المرأة الفلسطينية في الأطر القيادية للأحزاب الفلسطينية:**

بالرغم من دور الأحزاب السياسية في عملية تنظيم النساء وتشجيع مشاركتهن، إلا أنها حدّت –وبتفاوت- من وصول المرأة لقيادة الأحزاب وكرّست الدور التقليدي لها، وأعدتها للمشاركة (كجند احتياط) في المقاومة الوطنية، كذلك لم تحظ القضايا النسوية والاجتماعية باهتمام كاف داخل هذه الأطر والأحزاب، وكثيرًا ما حافظت على الفكر الأبوي، وشعرت النساء في كثير من المواقف بالفجوة بين طروحات هذه الأحزاب وشعاراتها وبين تطبيقاتها الواقعية، بل ذهبت لأكثر من ذلك حينما ساومت هذه الأحزاب على قضايا النساء بحجة الوضع السياسي القائم([[19]](#endnote-19)).

وقد أدركت الحركة النسوية مبكراً عملية الإقصاء التي تمارسها الأحزاب السياسية بحق النساء وخاصة عن الهياكل القيادية العليا، التي أدت بدورها لتعميق فجوات المشاركة ما بين الرجال والنساء، وغياب الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب، وأكدت على أن دور النساء ما زال ثانوياً في ذاك الوقت، وساهم انغلاق الأحزاب السياسية على الذات، وتفشي القبلية الحزبية، في العزوف عن المشاركة السياسية والحزبية، ولعبت الثقافة الذكورية داخل الحزب السياسي "الأحزاب التقدمية" دوراً ملموساً في تعزيز السلطات الأبوية التي أجهضت إمكانيات القيادات النسوية وفرصها، فرغم الحديث النظري والأيديولوجي بقيت رؤية القيادات الحزبية حول تعزيز واقع النساء والشابات في الهيئات القيادية محدودة، وتم التعامل على أساس أن قدرات المرأة محدودة في السياق الحزبي، ويتم من خلال غياب الثقة بقدراتها([[20]](#endnote-20)).

من جانب آخر، نشطت في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الحركات التقليدية المنادية بعودة المرأة للبيت والتزامها بالحجاب، واتخذت الأحزاب السياسية بما فيها اليسارية موقف المهادن والمراوغ بحجة خصوصية المرحلة، وهذا شكل عائقًا كبيرًا أمام كثير من النساء في الاستمرار بالمشاركة السياسية، وذهابهن إلى المؤسسات التخصصية التي تهتم أكثر بالقضايا النسوية، أو التي تعمل على الدمج بين القضايا الاجتماعية والوطنية في أحسن الأحوال([[21]](#endnote-21)).

ولا تزال تعاني المرأة فجوة كبيرة بين الشعارات التي نطلقها الأحزاب السياسة عن أهمية مساواة المرأة بالرجل، والسعي الفعلي لتغيير واقع المرأة في الأحزاب، وينعكس ذلك في تدني مستوى تمثيل المرأة في الهيئات القيادية العليا، ففي حركة فتح تشكل النساء 5% من عضوية اللجنة المركزية، وفي الجبهة الشعبية 10% من عضوية اللجنة المركزية، وفي اللجنة المركزية لحزب فدا يبلغ تمثيل النساء 19%، وفي المكتب السياسي 30%، وهذه أعلى نسبة لتمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب الفلسطينية، وإذا كان تمثيل المرأة ضعيفاً في الأحزاب الوطنية، فهو يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية([[22]](#endnote-22)).

ثانياً- المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات النسوية:

1. **مفهوم النسوية:**

يعتبر مصطلح النسوية مصطلحاً جديداً، حل تدريجياً محل مصطلح حركة تحرير المرأة والدفاع عن حقوقها، وكأنهما مترادفان أو متقاربان في المعنى، وكأن المصطلح الجديد لا يختلف عن القديم إلا في أنه أكثر شمولاً أو أكثر راديكالية، ولكن حركات تحرير المرأة كانت تطالب بأن تحصل المرأة على حقوقها كاملة، الحقوق السياسية مثل حق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة، والحقوق الاجتماعية، مثل حق المرأة في الطلاق، وفي حضانة الأطفال، والحقوق الاقتصادية كالحق في المساواة في فرص العمل والأجور([[23]](#endnote-23)).

وظهر المصطلح لأول مرة في الغرب عام 1860م، ثم ظهر في أميركا في القرن العشرين، وطرح من جديد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهر في فرنسا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم أخذ ينشر كفكر في شتى أرجاء العالم، إلى أن أصبح فكراً عالمياً تتبناه كافة المؤسسات والهيئات المنادية بحقوق المرأة، وتعرف النسوية بأنها: "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن"، كما تعرف على أنها: "الحركة التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وتسعى إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها بإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"([[24]](#endnote-24)).

وأما الحركة النسوية فهي: حركة اجتماعية تتبنى قضية النساء في المجتمع، من منطلق القناعة بوجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء، وتقوم على الوعي والفعل، وتتشكل من الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تشترك في الموقف والهدف، وتعبر عن ذلك بالفكر والعمل([[25]](#endnote-25))، وتُعنى الحركة النسوية بضرورة تعزيز دور المرأة دائماً في المشاركة السياسية، وهو أحد أهم الأهداف المركزية للنسوية، وهناك نوعان من نشاطات الحركة النسوية: الأول: نشاطات جماعات المصالح، ويهدفن إلى التأثير في النخبة السياسية، ومن ثم القرارات السياسية والتشريعية، والثاني: نشاطات يستخدمن الخطاب الثقافي([[26]](#endnote-26)).

وأما المؤسسات النسوية تعرف بأنها: “المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة المختلفة والتي تديرها وتخطط لها نساء أو تشارك في إدارتها نساء بشكل رئيس، وتهتم بقضايا المرأة([[27]](#endnote-27)).

1. **المؤسسات النسوية في قطاع غزة:**

بعد تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م، زادت وتعددت المؤسسات النسوية، واتخذت مسميات مختلفة على شكل جمعيات خيرية تقوم بخدمة المجتمع على المستوى الوطني، وأطر نسوية جماهيرية تابعة للأحزاب السياسية، عملت على تأطير أعداد كبيرة من النساء على المستويين الوطني والاجتماعي، ومراكز أو مؤسسات نسوية تعمل على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية المختلفة وتفعيلها في المجال النسوي، طواقم وغيرها، وجمعيات صغيرة ذات طابع إغاثي وصحي، وهي تعمل في أماكن جغرافية محددة، وكذلك المراكز والمؤسسات الحقوقية ومراكز الأبحاث([[28]](#endnote-28)).

وبلغ عدد المؤسسات النسوية في قطاع غزة عام 2006م، (50) مؤسسة، (30) منها في مدينة غزة، وباقي المؤسسات توجد في المنطقة الشمالية، والوسطى والجنوبية من القطاع([[29]](#endnote-29))، وتعمل المؤسسات النسوية على تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسيّة، من خلال حلقات التوعية والتثقيف المدني والحقوقي والديمقراطي والقانوني وقضايا التمكين النسوي، ومن أولويات عمل المؤسسات النسوية:

* نشر ثقافة الديمقراطية من حيث حق النساء في المساواة بالعملية الديمقراطية، وحقوق المواطنة ومفهومها، والعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحقوق المدنية للمواطنة([[30]](#endnote-30)).
* العمل على رفع مستوى المرأة من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية([[31]](#endnote-31)).
* تقديم التدريبات، والدورات، وورشات العمل، واللقاءات، لفئات نسوية مختلفة، من أجل نشر وخدمة الفكر النسوي وخدمته، وتقديم التوعية والنهوض بمستوى المرأة بين فئات المجتمع عامة، وفئة النساء خاصة، تتراوح تلك التدريبات في مجال الإعلام، مجال العمل البرلماني والانتخابات، ووصول المرأة لمواقع صنع القرار، وتدريبات في مجال حقوق المرأة والاستشارات القانونية، العنف الأسري، والزواج المبكر، والعنف ضد المرأة، وحقوق العاملات والمشاريع الصغيرة، وعقد ورش عمل، محاضرات، لقاءات، ودورات تدريبية للنساء حول مواضيع مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات بالترشيح أو التصويت([[32]](#endnote-32)).
* بنا الوعي المجتمعي وتطويره، حول قضايا المرأة، وذلك بتوعية المجتمع وتثقيفه حول قضايا وموضوعات مهمة للمرأة، والعمل على رفع درجة وعي النساء بحقوقهن السياسية، والمدنية والقانونية، وتطوير قدرتهن على الدفاع عن تلك الحقوق وتجسيدها في الحياة الخاصة والحياة العامة للنساء من خلال النشاطات الثقافية، والعمل على تطوير معرفة النساء، وتغير الصورة النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وبناء قدرة النساء القيادية([[33]](#endnote-33)).

أبرز المؤسسات النسوية في قطاع غزة:

1. **جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:**

هي جمعية تنموية نسوية غير حكومية، تساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، من أجل تقوية المرأة الفلسطينية وتمكينها وإشراكها في الحياة العامة والخاصة، تأسست الجمعية في مدينة القدس عام 1981م، تحت اسم اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، وتم ترخيصها عام 2001م، تحت اسم (جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية)، ومقرها الرئيس في مدينة رام الله، ولها فرع في قطاع غزة([[34]](#endnote-34)).

1. **اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي:**

تأسس اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي عام 1981م، كمؤسسة جماهيرية غير ربحية؛ تعنى بقضايا المرأة والطفل في فلسطين، وقد تم تسجيله بشكل رسمي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أحد الأركان الرئيسية للحركة النسوية الفلسطينية، ويسعى الاتحاد لمواصلة دوره كمدافع عن حقوق المرأة، من خلال تطوير المشاريع والبرامج النوعية والفريدة بالإضافة إلى الأساليب والنماذج التي تعزز دور المرأة اجتماعيًّا، اقتصاديًّا وسياسيًّا، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجتمع فلسطيني ديمقراطي([[35]](#endnote-35)).

**ج-طاقم شؤون المرأة:**

هو ائتلاف يضم الأطر النسوية والمؤسسات النسوية الأهلية، ومجموعة من المهتمات بقضايا المرأة، تأسس في القدس عام 1992م، مقره الرئيسي في رام الله، وله فرع في قطاع غزة، ويسعى لرؤية مجتمع فلسطيني ديمقراطي لا يميز بين الرجل والمرأة، يرى الطاقم أن إزالة التهميش والتمييز عن المرأة يمكن أن يتم من خلال تفعيل الدور النضالي الوطني للمرأة، وفي وجود تشريعات وبرامج نسوية مؤسسة تخدم احتياجات النساء المتنوعة، وتدار بفاعلية، وتعتمد على المشاركة العريضة والتطوع، وتركز على التراث والنضال الوطني والإبداع والنزاهة([[36]](#endnote-36)).

**د- مركز شؤون المرأة:**

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية، مستقلة، غير ربحية، تأسس عام 1991م، ويعمل المركز على تمكين النساء الفلسطينيات، ومناصرة حقوقهن من خلال برامج تنمية القدرات والمعلومات، والأبحاث والمناصرة، انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان، التي تشمل التمكين، المشاركة، المساواة، عدم التمييز، والمساءلة، لضمان العدالة والكرامة للنساء([[37]](#endnote-37)).

**هـ- جمعية المرأة المبدعة:**

جمعية فلسطينية غير حكومية، تأسست في مدينة غزة عام 2004م، وتهدف الجمعية إلى تطوير قدرات المرأة الإبداعية وتنميتها من خلال برامج متنوعة في المجالات الفكرية، والبحثية، والثقافية، بما يعكس القيم الإيجابية نحو المرأة في المجتمع الفلسطيني، وإلى الإبداع النسوي ونشره في كافة المجالات، و نشر الحقوق الثقافية للنساء والتعريف بها، ورعاية المواهب الشابة من كلا الجنسين، ودعم المبدعات والباحثات، والعمل على تأسيس فكر نسوي تنويري، تقديم رؤية نسوية في مجال الثقافة، والإعلام، والمجتمع، والسياسة، تعمل الجمعية من خلال عدة برامج: برنامج بناء القدرات، برنامج التوعية التثقيف، برنامج الإبداع النسوي، برنامج الحد من الفقر([[38]](#endnote-38)).

**و-جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية:**

جمعية خدماتية تنموية، تساهم في تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة في قطاع غزة، تأسست عام 2006م، وهي تعمل على تطوير المرأة الفلسطينية عبر زيادة نشاطها في الشأن العام، والعمل على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية([[39]](#endnote-39)).

**3- انخراط المرأة الفلسطينية في المؤسسات النسوية:**

شكلَّ تأسيس السلطة الفلسطينية نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسائية الفلسطينية، ومن أبرز ما رافق هذه المرحلة من تطورات هو بروز المؤسسات النسوية المهنية المتخصصة ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية([[40]](#endnote-40))، وتعود أبرز الأسباب لهذه الزيادة إلى فشل الأحزاب والفصائل الوطنية في تحقيق القضايا والمطالب الوطنية حيث كانت الحركة النسوية جزءاً من هذه الأحزاب، وأدى ذلك إلى انتقال الكوادر النسائية للعمل في المنظمات غير الحكومية، وبالتالي أصبح نشاط النساء في المنظمات غير الحكومية بعيدًا عن إطاره السياسي والحزبي والجماهيري، كما ساعد تهميش دور المرأة في الأحزاب، والسيطرة الذكورية على اللجان، والأطر النسوية السابقة على ذهاب كثير من القيادات النسوية إلى المنظمات النسوية([[41]](#endnote-41)).

وساهم انغلاق الأحزاب السياسية على الذات، وتفشي القبلية الحزبية، في العزوف عن المشاركة السياسية والحزبية، ولعبت الثقافة الذكورية داخل الحزب السياسي "الأحزاب التقدمية" دوراً ملموساً في تعزيز السلطات الأبوية التي أجهضت إمكانيات القيادات النسوية وفرصها، فرغم الحديث النظري والأيديولوجي بقيت رؤية القيادات الحزبية حول تعزيز واقع النساء والشابات في الهيئات القيادية محدودة، وتم التعامل على أساس أن قدرات المرأة محدودة في السياق الحزبي، لأنه يتم من خلال غياب الثقة بقدراتها([[42]](#endnote-42)).

وكان لانخراط المرأة الفلسطينية في المؤسسات النسوية أثر سلبي على الأحزاب السياسية الفلسطينية، فقد واجهت العديد من التحديات والإشكاليات الداخلية، حيث بدا الوضع وكأن الأحزاب قد أفرغت من طاقاتها لصالح المؤسسات النسوية جراء رحيل جيل كامل وانتقاله للعمل الأهلي على حساب العمل الحزبي والنقابي، كما عجزت الأحزاب السياسية عن تطوير برامجها ورؤيتها لتكون على قدر التحديات التي آل إليها الوضع في الأراضي الفلسطينية، بل بقيت تتغنى بتاريخها النضالي والسياسي والنقابي دون إحداث أي تغيرات ترتبط بالحقوق الوطنية والاجتماعية، هذا الإحلال الذي أتاحته الأحزاب السياسية لمصلحة المنظمات النسائية، لم يكن وليد صدفة، بل كان نتاج للفراغ الحاصل بسبب الأزمة التي تعاني منها الأحزاب، وعجزها عن تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وطموحاته، وقد انعكس ذلك على دور النساء في الأحزاب([[43]](#endnote-43)).

وفي سياق نمو المنظمات النسائية وتطورها في قطاع غزة، تَسلَّمَ زمام قيادة المنظمات النسوية نخبة عرفت باسم قيادات العمل الأهلي، وتعود هذه القيادات في أصولها الاجتماعية في الأغلب إلى الفئات الفقيرة من أبناء المخيمات والقرى الفلسطينيّة، ممن تَلَقَّيْنَ تدريبًا وتأهيلاً في مجالات الإدارة والاتصال والعلاقات العامة وتدبير التمويل، بالإضافة إلى إطلاعهن على تجارب بلدان أخرى مشابهة، وقراءاتهن النظريّة في حقول التنمية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وقد تمتعن بمصادر دخل مرتفعة نسبيًا، بالإضافة إلى كون البعض منهن يشغلنَ مناصب عليا مرموقة في بعض التنظيمات السياسية، وبالتالي عملهن في بعض الأحيان يكون وفق رؤى واتجاهات قريبة من أجندة الأحزاب السياسيّة التي ينتمون إليها، والبعض الآخر منهن لم يسبق له العمل في إطار سياسي، حيث يرون الحزب السياسي والمنظمة الأهلية كتكوينين أساسيين في المجتمع المدني يكمل بعضهما بعضًا، ولا يحل أحدهما محل الآخر([[44]](#endnote-44)).

أما فيما يتعلق بالهيكليّة الإدارية للمنظمات النسويّة، فتتشكل من عدد محدود من الكفاءات المهنية يشكلن الهيئة الإدارية، ويقمن بتوزيع الوظائف بينهن، وتكون الهيئة مسؤولة عن تقديم التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة وميزانيتها أمام مجلس الأمناء، والأغلبية العظمى من المؤسسات تدار من قبل هيئات إدارية ترأسها إمرأة([[45]](#endnote-45)).

وتعد النساء الفئة المستهدفة الأولى ضمن اهتمامات المؤسسات النسوية، تليها فئة الأطفال، الذين غالباً ما ينظر إلى هدف رعايتهم مساعدة النساء خصوصًا العاملات منهن، سواء كان بتوفير أنشطة وبرامج هادفة لهم، أو في تربيتهم والعناية بهم، بتوفير حضانات بهدف مساعدة النساء للخروج للعمل وفي الوقت نفسه يشكل مصدر دخل للمؤسسات النسوية، واحتلت فئة الشباب المرتبة الثالثة، إذ إن اهتمام المؤسسات النسوية بفئة الشباب ذكورًا وإناثًا له بعد جندري، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة بين فئة الشباب، وإدخال مفاهيم التكافؤ بين المرأة والرجل. بينما يعد الرجال غائبين عن أجندات المؤسسات النسوية المباشرة، فلم يتم استهدافهم بشكل مباشر لتغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة ودورها في المجتمع([[46]](#endnote-46)).

وتعمل النساء في هذه المؤسسات موظفات، ولا تعمل متطوعات، وكى لا تكون هذه المؤسسات خاضعة للأحزاب السياسية فإنها تضع شروطاً للتوظيف للحد من قبول النساء الحزبيات، ولتجنب الاعتماد المالي على تلك الأحزاب حتى لو كانت المؤسسة مشكلة عن طريق الحزب، لذلك تسعى المؤسسات النسوية إلى تمويل أنشطتها عن طريق الدعم الخارجي([[47]](#endnote-47))، وتوفر المؤسسات النسوية فرص عمل للنساء وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل لدعم النساء، خصوصًا الفقيرات منهن، حتى تستطيع دعم النساء اقتصاديًا ومساعدتهن، الأمر الذي يساعد على تحرير المرأة اجتماعيًا وإعطائها فرصًا متساوية في مجالات مختلفة، علماً بأنه لا يوجد ارتباط ما بين انسجام أولويات النساء وحاجاتهن في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي مع السياسات التنموية الجندرية في فلسطين([[48]](#endnote-48)).

ثالثاً- مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2006م):

شاركت المرأة الفلسطينية بفعالية في الانتفاضة الثانية التي اندلعت في 28 أيلول (سبتمبر) 2000م، حيث اشتركت المرأة في أعمال المقاومة المعتادة، ثم أضافت إضافة نوعية إلى نضالاتها بالعمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر؛ حيث نفذت تسع استشهاديات عمليات داخل "إسرائيل"، ونجحت في بعض الجوانب، وأخفقت في جوانب أخرى، نجحت في إثارة الجدل حول القوانين والتشريعات خاصة قانون الأحوال الشخصية، نجحت في احتلال مواقع مسؤولة في تشكيلات قيادة الانتفاضة: لجان مقاطعة البضائع "الإسرائيلية"، لجان الإغاثة، الأطقم الطبية، لجان التنسيق والمتابعة الفصائلية، لجان الدفاع عن الأسرى والأسيرات، لجان التنسيق مع وفود التضامن الدولية وغيرها، وأخفقت في تبوء مراكز قيادية بأعداد كافية تتناسب مع تضحياتها ومعاناتها، وبالتالي بقي لدينا أعلام ونخبة نِسوية، وليس شريحة كبيرة من النساء، عاد النضال الوطني ليطغى على النضال الاجتماعي خصوصًا في ظل المواجهة المستمرة واليومية مع الاحتلال([[49]](#endnote-49)).

1. **المشاركة في الانتخابات:**

ينظر إلى مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية كمقياس للنشاط السياسي لما له من أهمية في المشاركة في عملية صنع القرار الفلسطيني الرسمي، وكعملية ضرورية، تعمل على تطوير المرأة وتنميتها بشكل خاص، وفي مشاركتها بالحياة السياسية بشكل عام.

1. **مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية عام 2005م:**

اعتمدت وزارة الحكم المحلي منذ عام 1994م، على سياسة التعيينات في المجالس المحلية التي لم يتجاوز مشاركة المرأة فيها سوى 9.9% في الضفة الغربية، وعدم تعيين أية امرأة في المجالس المحلية في قطاع غزة، وفي الوقت الذي أعطى فيه القانون حق المرأة في الانتخاب والترشيح لكن لم يحدد نصيبها من المشاركة في المجالس البلدية والمحلية، أي لم يكن هناك تطور إيجابي لصالح المرأة، مما ترتب عليه مطالبة المؤسسات النسوية بتعديل هذا القانون؛ حيث طالبت تلك المؤسسات والمنظمات بتحديد نسبة 30% حدً أدنى للمشاركة النسائية في المجالس المحلية، ويحق للمرأة في أن تكون في موقع تالٍ للرئيس في حال كون الرئيس رجلاً([[50]](#endnote-50)).

وقامت المؤسسات والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بمحاولة لضمان دور أكبر وأكثر فعالية للمرأة في الانتخابات المحلية، وتم طرح الأمر على المجلس التشريعي لتعديل قانون الانتخابات؛ بحيث يتضمن تخصيص 20% من مقاعد مجالس الهيئات المحلية للمرأة، وفي تاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004م، تم إقرار المجلس التشريعي لقانون انتخابات الهيئات المحلية الذي نصت على إفراد مقعدين للنساء في كل الدوائر التي ترشح المرأة نفسها، وقد لاقى هذا الأمر ترحيباً لدى كافة المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية، ورأت فيه عودة للتمييز الايجابي لصالح المرأة في قانون الانتخابات البلدية والمحلية، واعتبرته خطوة على طريق إفساح المجال أمام تعزيز دور المرأة، وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية([[51]](#endnote-51)).

بلغ عدد الناخبين في المناطق التي جرت فيها الانتخابات، وهي عشرة دوائر انتخابية نحو (87700) ناخبًاً، اقترع منهم (60480) بنسبة 72%، تنافس في تلك الانتخابات (414) مرشحاً ومرشحة على (118) مقعداً، فازت النساء بعشرين مقعداً بنسبة 17% من المقاعد، وبلغ عدد مراكز الاقتراع (48) مركزاً، وبلغ إجمالي عدد الناخبين في سجل الناخبين (62433) ناخباً، اقترع منهم (52968) ناخباً بنسبة 85%، وبلغ إجمالي عدد الناخبين في السجل المدني (21267) ناخباً، اقترع منهم (6366) ناخباً بنسبة 30%([[52]](#endnote-52)).

وجرت الانتخابات في 10 تجمعات سكانية في قطاع غزة بتاريخ 27 كانون الثاني (يناير) 2005م، وتم اتباع نظام الأكثرية (الفردي) في هذه المرحلة وفقًا لقانون رقم (5) لسنة 2004م، بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وفازت حماس بنحو 65% من المقاعد، تلتها حركة فتح التي فازت قوائمها بنحو 24% من المقاعد، فقد حصل مرشحو حماس وأنصارها على (75) مقعداً، بينما حصلت حركة فتح على (38) مقعداً، وذهبت المقاعد المتبقية وهي (5) مقاعد إلى باقي الفصائل والمستقلين، وشملت الانتخابات عشر بلديات هي بيت حانون، الزهراء، المصدر، مخيم المغازي، الزوايدة، دير البلح، بني سهيلا، خزاعة، النصر، الشوكة. فازت حماس بسبع بلديات بأغلبية ساحقة، بينما فازت حركة فتح بثلاث بلديات هي الزهراء والمصدر ومخيم المغازي([[53]](#endnote-53)).

وأجريت المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في باقي الدوائر الانتخابية في قطاع غزة، بتاريخ 5 أيار (مايو) 2005م، وبلغ عدد الناخبين المسجلين (40,096) ناخباً، شارك منهم (30,706) ناخباً بما نسبته 76,58%، وكانت أعلى نسبة اقتراع في دائرة المغراقة، حيث بلغت 91,54%، وأقلها في دائرة بيت لاهيا 73,23%، وظهرت تصريحات متضاربة من قبل كل من حركة حماس وحركة فتح حول نسب الفوز بالمقاعد، فرفعت عدة قضايا أمام المحاكم الفلسطينية، وتمت الموافقة على عدد منها، وذلك في ثلاث دوائر انتخابية في قطاع غزة هي رفح وبيت لاهيا والبريج، وقررت حركة حماس عدم الاعتراف بالقرارات الصادرة عن المحاكم بشأن انتخابات الجولة الثانية للبلديات في قطاع غزة([[54]](#endnote-54)).

نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالت دون المستوى الذي تطمح إليه النساء الفلسطينيات، واللاتي قد يكنّ الأقدر فعليًّا على تحسس الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتهن المحلية؛ إذ بلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلدية في قطاع غزة 17.3%([[55]](#endnote-55)).

إن غياب مشاركة المرأة أو محدوديتها في المجالس المحلية، وعدم مشاركتها في رسم السياسات الخاصة بتلك الهيئات، يزيد من معاناة المرأة بشكل عام، والأسر التي تعيلها امرأة بشكل خاص، كما تعتبر مشاركة النساء في مجالس الهيئات المحلية جزءاً مهماً وأساسيًّا من المشاركة السياسية للمرأة والعملية الديمقراطية برمتها، وتمثل الهيئات المحلية سواء كانت مجالس بلدية أو قروية، أهمية خاصة في مجتمعنا لجهة العلاقة المباشرة التي تقيمها مع أبناء شعبنا في كل أماكن سكنه، والتي تقدم فيها الدعم لتعزيز البنية التحتية وتطويرها وبخاصة الخدماتية منها: (كهرباء، مياه، طرق، مرافق تعليمية صحية واجتماعية وثقافية) بما يعزز صمود شعبنا في وطنه.

1. **مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية عام 2006م:**

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في اجتماعه في 18 حزيران (يونيو) 2005م، قانون الانتخابات الفلسطينية، والذي أجريت وفقه الانتخابات التشريعية في العام 2005م، بتبني نظام الانتخاب المختلط على أساس المناصفة بين نظام القوائم النسبية ونظام الدوائر المتعددة، استجابةً لمطالب مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والقوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية؛ لكنه في الوقت نفسه لم يلب مطالب الحركة النسائية بتضمين القانون الكوتا النسائية التي تضمن نسبة معينة من المقاعد المخصصة للنساء، في حين أقر آلية مشاركة المرأة، ووجوب حضورها في القوائم النسبية([[56]](#endnote-56)).

وشجعت الأحزاب السياسية المرأة على المشاركة في الانتخابات (تصويتاً وترشيحاً) لاعتبارات الفوز والخسارة وكسب أصوات الناخبات، وتشجيعهم للمشاركة النسائية؛ وذلك لتفعيل دور المرأة الفلسطينية بشكل إيجابي ومؤثر في الحياة السياسية والديمقراطية، ويقولون إن هذا يعزز مبدأ المواطنة والحياة المدنية، ويؤدي إلى زيادة الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، فإنهم ينفون فكرة استغلال دور المرأة السياسي لتحقيق مصالح وأهداف حزبية([[57]](#endnote-57)).

وقد حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً في المجلس التشريعي من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية. بواقع ستة لحركة "حماس"، وثمانية لحركة "فتح"، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل قليلاً من 13% من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير 1996م)؛ حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع 88 عضواً في المجلس أي بنسبة 5,6%. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة 20% التي أُقرت صيغة ملزمة للقوائم. وشكلت نائبات حركة حماس نسبة 34.1% من نائبات المجلس التشريعي الفلسطيني([[58]](#endnote-58)).

فازت من قائمة التغيير والإصلاح لحركة حماس ست نساء وهن جميلة عبد الله الشنطي وسميرة حلايقة، مريم فرحات، منى منصور، هدى القريناوي، وفازت 8 نساء من حركة فتح في عضوية المجلس التشريعي انتصار الوزير، وجهاد أبو زنيد، وربيعة حمدان، وسحر القواسمي، وسهام ثابت، ونجاة الأسطل، ونجاة أبو بكر، ونعيمة محمد عيسى الشيخ علي، وفازت واحدة من قائمة فلسطين المستقلة هي راوية رشاد الشوا

ومن الجدير بالذكر أنه على صعيد الدوائر فإن القانون الفلسطيني لم يحدد كوتا للنساء، ولذلك فإن حركة حماس ذاتها التي عبرت عن اهتمامها بالمرأة حين التزمت بترشيح نساء من خلال القوائم تحت طائلة الإلزام القانوني شأنها في ذلك شأن بقية الفصائل، لم ترشح نساء للدوائر بالرغم من أنه كان بمقدورها أن تدعم نساء مرشحات على الدوائر؛ نظراً لقدرتها التعبوية وقوتها الجماهيرية الواضحة للعيان، وخطابها الديني المؤثر لاسيما على القطاع النسوي الذي يتسم بالمحافظة وضعف الوعي الثقافي والسياسي، وخاصة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين([[59]](#endnote-59)).

والحقيقة أن الانتخابات قد شهدت بشكل عام ضعفاً في الترشيح النسوي على مستوى الدوائر. وربما يشفع للقوى الأخرى لاسيما الصغيرة عدم قدرتها على دعم نساء مرشحات إلى حد توقع الفوز منها نظراً؛ لإدراكها الجلي بمدى صعوبة المنافسة، وبالتالي فمن أصل أربعمائة وثمانية مرشحين في ست عشرة دائرة لم تترشح سوى ثماني عشرة امرأة أي بنسبة 4.4% وهي نسبة متدنية جداً، ولا تعكس الحد الأدنى من الاهتمام أو من حضور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، ومن أصل ست عشرة دائرة لم تترشح ولا امرأة في خمس دوائر، أما العدد الأكبر من النساء المرشحات في الدوائر فقد جاء من عدد قليل من الدوائر، حيث إن إحدى عشرة امرأة منهن ترشحن في أربع دوائر، في حين لم تترشح في الدائرتين الأكبر (وهي الخليل وغزة) سوى امرأة واحدة في كل منهما، وهي مشكلة سابقة على موضوع الانتخابات وتستحق الاهتمام من قبل المعنيات بالدرجة الأولى، ثم من قبل المنظمات النِسِوية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والفصائل السياسية([[60]](#endnote-60)).

**ج-المشاركة في الفعاليات الوطنية (المسيرات، التظاهرات، المواجهات مع الاحتلال "الإسرائيلي"):**

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات الجماهيرية لأجل مصلحة الوطن ولأجل النساء، بل ونظمت بعضاً منها، وكانت خطيبة وقائدة في هذه الفعاليات، وجابهت الاحتلال بكل ما تملك من عزم وإرادة ومال، فنساء غزة شاركن بالمسيرات الغاضبة ضد سياسة الاحتلال إن كانت مسيرات عفوية غير منظمة، أو مسيرات منظمة، فانطلقت الفتيات من المدارس والجامعات متوجهات إلى الحواجز الإسرائيلية التي وجدت في قطاع غزة غير حاملة للسلاح، بل هتافات وصرخات ضد جنود الاحتلال فكانت هذه الوسيلة التي تملكها كل نساء القطاع([[61]](#endnote-61)).

وأوضحت اعتدال أبو قمر أن النساء شاركن في مسيرات تشييع الشهداء مع العلم أن النساء لم تكن تشارك في الجنازات، بل كانت مقتصرة فقط على الرجال، فوجود النساء في تشييع الشهداء كان له دور في إبراز وجود المرأة بكل مجالات الحياة، وقد سمت هذه الجنازات "زفة عرس الشهيد" فكانت النساء تخرج من بيت الشهيد وصولاً إلي المقبرة ثم تعود لبيت الشهيد([[62]](#endnote-62)).

وأشارت ابتسام زقوت على مشاركة النساء في الاعتصامات من أجل حرية الأسرى، ووضحت أن "أم جبر وشاح" في عام 2004م، هي أم أسيرة عند الاحتلال، أضربت عن الطعام لمدة وصلت إلى أربعين يوماً، وهذا الإضراب كان في خيام اعتصام وجدت في شوارع مدينة غزة؛ من أجل تحقيق مطالبهم بخروج كل الأسيرات والأسرى([[63]](#endnote-63)).

المصادر والمراجع

اتحاد لجان العمل الاجتماعي: موقع الكتروني: http://www.awcsw.org/ar/our-work/our-strategy.

إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالينغتون، جولي: تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى - دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011م.

بركة، آية نظمي: المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994- 2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م.

بشور، نجلاء نصير: مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية، المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1982م.

بيبرس، ايمان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مصر، جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2011م.

جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م.

جاد، إصلاح: تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، مجلة شؤون المرأة، نابلس، أيار 1991م.

جاد، إصلاح: دور الحركة النسويَة والانتخابات التشريعية، نابلس، مجلة السياسة الفلسطينية، مركو البحوث والدراسات الفلسطينية، ع 10، 1996م.

الجريري، اعتدال؛ البرغوثي، فداء: المرأة في الحياة العامة، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م.

جعفري، رهام: دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، فلسطين، رسالة ماجستير، معهد دراسات المرأة - برنامج المرأة والقانون والتنمية -جامعة بيرزيت، 2012م.

جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية: موقع إلكتروني: http://pdwsa.ps/.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: موقعالكتروني: https://pwwsd.org/ar.

جمعية المرأة المبدعة: موقع إلكتروني: http://pngoportal.org/pngo/?page.

الحافي، محمد يوسف: المشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2009م.

دراغمة، تمام: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2014م.

الدلو، نادية فايز رشيد: دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011م.

الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م.

سلامة، عبد الغني: صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، رام الله، مجلة سياسات (تصدر عن معهد السياسات العامة)، عدد 41، 2017م.

الشامي، حسان رشاد: المرأة في الرواية الفلسطينية 1965-1985م، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1998م.

شقير، حفيظة: دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004م.

صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532.

صيام، آمال: تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالمؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

طاقم شؤون المرأة: موقعالكتروني: http://www.watcpal.org/abouts/10.

عامر، سمية سميح عبد الفتاح: دور المؤسسات النسوية في التخطيط.

عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية - قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م.

عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.

العزاوي، وصال: المرأة العربية والتغيير السياسي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م.

علي، جمال سلامة: أصول العلوم السياسية - اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000م.

عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة.

عودة، شذا: دراسة بحثية حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية «المعيقات والفرص وتحديدا في المجتمعات المحلية» محافظتي رام الله والبيرة وجنين نموذجاً، رام الله، هيئة الأمم المتحدة – برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، 2014م.

العيلة، رياض: واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجًا)، مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلاميةفي الفترة من 13-15 فبراير 2006م.

كمال، هالة: لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية‬ عبر تاريخها، القاهرة،‬مؤسسة المرأة والذاكرة، 2017م.‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬

اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية.

مركز شؤون المرأة: موقع الكتروني: http://site.wac.ps/ar/.

المسيري، عبد الوهاب: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010م.

مقابلة مع ابتسام زقوت: بتاريخ3ديسمبر2020م.

مقابلة مع اعتدال أبو قمر: بتاريخ8ديسمبر2020م.

مقابلة مع ناهدة عقيلان: بتاريخ23ديسمبر2020م.

ميعاري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية، بيرزيت، سلسلة دراسات استراتيجية (5)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ط 3، 2001م.

نافع، نهي محمد أمجد: المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002م، القاهرة، قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

نجم، منور عدنان: واقع المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية واقتراح استراتيجية لتطويرها (دراسة ميدانية في قطاع غزة)، دمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013م.

نزال، ريما: المرأة في قانون الانتخابات العامة، مركز مساواة المرأة، بتاريخ 26 \ 6\ 2005، موقع إلكتروني: http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=40038.

نوباني، يامن: موقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar\_page.aspx?id=BfrndUa739445458290aBfrnd.

هندية، سهى: هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها نظرة عامة، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، رام الله، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مجلد 1، الفصل 2.

ولد عامر، نعيمة: المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر - كلية العلوم السياسية، 2001م.

وليد، حماد: المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999م.

يرو، فليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998م.

هوامش

1. () عودة، شذا: دراسة بحثية حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية «المعيقات والفرص وتحديدا في المجتمعات المحلية» محافظتي رام الله والبيرة وجنين نموذجاً، رام الله، هيئة الأمم المتحدة – برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، 2014م، ص 21. [↑](#endnote-ref-1)
2. () ولد عامر، نعيمة: المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر - كلية العلوم السياسية، 2001م، ص15. [↑](#endnote-ref-2)
3. () جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ، ص35. [↑](#endnote-ref-3)
4. () ميعاري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية، بيرزيت، سلسلة دراسات استراتيجية (5)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ط 3، 2001م، ص 60. [↑](#endnote-ref-4)
5. () شقير، حفيظة: دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004م، ص16. [↑](#endnote-ref-5)
6. () عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص106. [↑](#endnote-ref-6)
7. () نافع، نهي محمد أمجد: المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002م، القاهرة، قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003، ص29. [↑](#endnote-ref-7)
8. () علي، جمال سلامة: أصول العلوم السياسية - اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000م، ص13. [↑](#endnote-ref-8)
9. () عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص108-109. [↑](#endnote-ref-9)
10. () يرو، فليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998م، ص 301. [↑](#endnote-ref-10)
11. () بيبرس، ايمان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مصر، جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2011م، ص4. [↑](#endnote-ref-11)
12. () بالينغتون، جولي: تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى - دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011م، ص2. [↑](#endnote-ref-12)
13. () الدلو، نادية فايز رشيد: دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011م، ص92. [↑](#endnote-ref-13)
14. () بشور، نجلاء نصير: مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية، المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1982م، ص213. [↑](#endnote-ref-14)
15. () الشامي، حسان رشاد: المرأة في الرواية الفلسطينية 1965=1985م، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1998م، ص114. [↑](#endnote-ref-15)
16. () العيلة، رياض: واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجًا)، مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

    في الفترة من 13-15 فبراير 2006 م، ص995-996. [↑](#endnote-ref-16)
17. () جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص67. [↑](#endnote-ref-17)
18. () نوباني، يامن: موقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar\_page.aspx?id=BfrndUa739445458290aBfrndU [↑](#endnote-ref-18)
19. () جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص68. [↑](#endnote-ref-19)
20. () عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية - قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م، ص26، 30. [↑](#endnote-ref-20)
21. () جاد، إصلاح: تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، مجلة شؤون المرأة، نابلس، أيار 1991م، ص39. [↑](#endnote-ref-21)
22. () العزاوي، وصال: المرأة العربية والتغيير السياسي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص125. [↑](#endnote-ref-22)
23. () المسيري، عبد الوهاب: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010م، ص14-15. [↑](#endnote-ref-23)
24. () الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م، ص14-15. [↑](#endnote-ref-24)
25. () كمال، هالة: لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية‬ عبر تاريخها، القاهرة،‬مؤسسة المرأة والذاكرة، 2017م، ص20.‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬ [↑](#endnote-ref-25)
26. () الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م، ص14-15. [↑](#endnote-ref-26)
27. () وليد، حماد: المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999م، ص 30. [↑](#endnote-ref-27)
28. () هندية، سهى: هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها نظرة عامة، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، رام الله، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مجلد 1، الفصل 2، ص21. [↑](#endnote-ref-28)
29. () صيام، آمال: تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالمؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص57. [↑](#endnote-ref-29)
30. () إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص111. [↑](#endnote-ref-30)
31. () دراغمة، تمام: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2014م، ص33. [↑](#endnote-ref-31)
32. () إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص81-82. [↑](#endnote-ref-32)
33. () عامر، سمية سميح عبد الفتاح: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص65. [↑](#endnote-ref-33)
34. () جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: موقعالكتروني: https://pwwsd.org/ar. [↑](#endnote-ref-34)
35. () اتحاد لجان العمل الاجتماعي: موقع الكتروني: http://www.awcsw.org/ar/our-work/our-strategy. [↑](#endnote-ref-35)
36. () طاقم شؤون المرأة: موقعالكتروني: http://www.watcpal.org/abouts/10. [↑](#endnote-ref-36)
37. () مركز شؤون المرأة: موقع الكتروني: http://site.wac.ps/ar/. [↑](#endnote-ref-37)
38. () جمعية المرأة المبدعة: موقع إلكتروني: http://pngoportal.org/pngo/?page. [↑](#endnote-ref-38)
39. () جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية: موقع إلكتروني: http://pdwsa.ps/. [↑](#endnote-ref-39)
40. () عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة، مرجع سابق، ص155. [↑](#endnote-ref-40)
41. () جعفري، رهام: دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، فلسطين، رسالة ماجستير، معهد دراسات المرأة - برنامج المرأة والقانون والتنمية -جامعة بيرزيت، 2012م، ص63. [↑](#endnote-ref-41)
42. () عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية - قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م، ص26. [↑](#endnote-ref-42)
43. ()عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية - قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، المصدر السابق، ص25. [↑](#endnote-ref-43)
44. () عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة، مرجع سابق، ص180-181. [↑](#endnote-ref-44)
45. () جاد، إصلاح: دور الحركة النسويَة والانتخابات التشريعية، نابلس، مجلة السياسة الفلسطينية، مركو البحوث والدراسات الفلسطينية، ع 10، 1996م، ص96. [↑](#endnote-ref-45)
46. () سميح عبد الفتاح عامر، سمية: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص54-55. [↑](#endnote-ref-46)
47. () نجم، منور عدنان: واقع المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية واقتراح استراتيجية لتطويرها (دراسة ميدانية في قطاع غزة)، دمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013م، ص80. [↑](#endnote-ref-47)
48. () سميح عبد الفتاح عامر، سمية: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص84-85. [↑](#endnote-ref-48)
49. () جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص65. [↑](#endnote-ref-49)
50. () بركة، آية نظمي: المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994- 2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م، ص118. [↑](#endnote-ref-50)
51. () الحافي، محمد يوسف: المشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2009م، ص104-105. [↑](#endnote-ref-51)
52. () اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية. [↑](#endnote-ref-52)
53. () مقبل، رائد فريد عثمان: أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص71. [↑](#endnote-ref-53)
54. () مقبل، رائد فريد عثمان: أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص71. [↑](#endnote-ref-54)
55. () الجريري، اعتدال؛ البرغوثي، فداء: المرأة في الحياة العامة، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م، ص8. [↑](#endnote-ref-55)
56. () نزال، ريما: المرأة في قانون الانتخابات العامة، مركز مساواة المرأة، بتاريخ 26 \ 6\ 2005، موقع إلكتروني: http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=40038. [↑](#endnote-ref-56)
57. () سلامة، عبد الغني: صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، رام الله، مجلة سياسات (تصدر عن معهد السياسات العامة)، عدد 41، 2017م، ص27. [↑](#endnote-ref-57)
58. () صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532. [↑](#endnote-ref-58)
59. () المصدر السابق. [↑](#endnote-ref-59)
60. () صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532 [↑](#endnote-ref-60)
61. () مقابلة مع ناهدة عقيلان: بتاريخ23ديسمبر2020م. [↑](#endnote-ref-61)
62. () مقابلة مع اعتدال أبو قمر: بتاريخ8ديسمبر2020م. [↑](#endnote-ref-62)
63. () مقابلة مع ابتسام زقوت: بتاريخ3ديسمبر2020م. [↑](#endnote-ref-63)